جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

نصيب مصر في نفقات عصبة الأمم
١٩٣٧-١٩٤٦م
« دراسة تاريخية»

إعداد
د. محمد عبد الله رجب محمد
مدرس في قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربيَّة بأسيوط

(العدد الثالث والأربعون)
(الإصدار الرابع-نوفمبر)
(الجزء الثالث (١٤٤٦هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *(9083 -2536)*
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٤/٦٢٧١م

نصيب مصر في نفقات عصبة الأمم ١٩٣٧-١٩٤٦م

« دراسة تاريخية»

محمد عبد الله رجب محمد

مدرس في قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الالكتروني: mohamedmohamed.47@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

لقد أبدت مصر في تاريخها الحديث والمعاصر اهتمامًا ظاهرًا بالمنظمات الدولية والإقليمية، إيمانًا منها بأهمية التعاون الدولي والإقليمي، وتعزيزًا للعمل الجماعي في رعاية المصالح المشتركة بين دول العالم، وتحقيق التطلعات البشرية في السلم والأمن والتنمية. وفي ضوء هذه العقيدة الراسخة قامت سياسة مصر الخارجية على أساس الحرص على الانضمام إلى المنظمات الدولية، والالتزام بعهودها ومواثيقها، والإسهام في نفقاتها وأعبائها المالية، بما يكفل تحقيق أهدافها في إطار من المشاركة والفاعلية. ومن هذا المنطلق جاءت فكرة دراسة « نصيب مصر في نفقات عصبة الأمم (١٩٣٧-١٩٤٦م)، في محاولة لتحديد حجم الإسهامات المصرية في ميزانية عصبة الأمم. وتضمن هذا البحث: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة محاور، وخاتمة، ثم قائمة بالمصادر والمراجع، تناول التمهيد: نشأة وتكوين عصبة الأمم عام ١٩٢٠م، وانضمام مصر إليها عام ١٩٣٧م، وتناول المحور الأول: تقدير نصيب مصر في نفقات العصبة وتسديده ١٩٣٧-١٩٣٩م، واختص المحور الثاني بمحاولات تخفيض اشتراك مصر في عصبة الأمم. وتناول المحور الثالث: مسألة متأخرات مصر في نفقات العصبة ١٩٤٠- ١٩٤٦م.

الكلمات المفتاحية: مصر، وزارة الخارجية، عصبة الأمم، مجلس العصبة، أمين صندوق العصبة، مكتب العمل الدولي، الأمم المتحدة، فرنك سويسري، فرنك ذهبي، جنيه استرليني.

Egypt's share in the expenses of the League of Nations 1937-1946 AD "Historical Study"

Muhammad Abdullah Rajab Muhammad.

Lecturer, Department of History and Civilization, Faculty of Arabic Language, Assiut, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.

Email: mohamedmohamed.47@azhar.edu.eg

Abstract:

Throughout its modern and contemporary history, Egypt has shown a clear interest in international and regional organizations, believing in the importance of international and regional cooperation, and enhancing collective action in caring for common interests among the countries of the world, and achieving human aspirations for peace, security and development. In light of this firm belief, Egypt's foreign policy was based on keenness to join international organizations, abide by their covenants and charters, and contribute to their expenses and financial burdens, in a way that ensures the achievement of their goals within a framework of participation and effectiveness. From this standpoint came the idea of studying "Egypt's share in the expenses of the League of Nations 1937-1946 AD", in an attempt to determine the size of Egypt's contributions to the League of Nations budget. This research includes: an introduction, a preface, three axes, a conclusion, and a list of sources and references. The preface dealt with: the emergence and formation of the League of Nations in 1920 AD, and Egypt's accession to it in 1937 AD. The first axis dealt with: estimating Egypt's share in the League's expenses and paying it 1937-1939 AD. The second axis dealt with attempts to reduce Egypt's participation in the League of Nations. The third axis dealt with: the issue of Egypt's arrears in the League's expenses 1940-1946 AD.

Keywords: Egypt, Ministry of Foreign Affairs, League of Nations, League Council, League Treasurer, International Labour Office, United Nations, Swiss franc, gold franc, pound sterling.

مقدمة

الحمد لله حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، ويكافئ نعمه ومزيد إحسانه. والصلاة والسلام على سيد خلقه وخاتم أنبيائه، سيدنا محمد ﷺ وعلى جميع آله وصحبه وأتباعه...**وبعد**،،

تمثل المنظمات الدولية النواة الأساسية للمجتمع الدولي، وتشارك في تفعيل إرادة الجماعة الدولية، وتضمن تحقيق الأمن والسلام، وتعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، شريطة إيمان الدول بأهمية التضامن فيما بينها، وحرصها على وضع العهود والمواثيق الملزمة التي تضمن العدالة المطلقة أو حتى النسبية بين كافة أعضاء المنظمة الواحدة، واستعدادها لتطبيق أحكام ونصوص هذه العهود والمواثيق تطبيقًا يضمن التصدي للمعتدي، ورد الحقوق المسلوبة للأمم المغلوبة على أمرها.

وجاء تكوين عصبة الأمم عام ١٩٢٠م كأول خطوة دولية جماعية للحفاظ على السلام العالمي، بعدما ذاقت الدول المنتصرة والمغلوبة ويلات الحرب العالمية الأولى، سعيًا لتجنيب العالم أهوال حرب عالمية جديدة، عبر ضمان الأمن المشترك بين الدول، والحد من انتشار الأسلحة وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية متمثلة في المفاوضات والتحكيم الدولي، ورغبةً في تحقيق التعاون الدولي في مختلف النواحي الإنسانية، من خلال التعاون الفني، وتبادل الخبرات، وتطلعًا لإرساء المبادئ والمثل العليا في تنظيم العلاقات بين الدول، أو بين الشعوب.

وكان عمل عصبة الأمم وأنشطتها يستلزم وجود ميزانية خاصة بها تشترك الدول في تحملها حسب حالتها الاقتصادية ودخلها القومي العام. وبعد انضمام مصر إلى العصبة كان لزامًا عليها أن تتحمل نصيبًا في ميزانية الهيئة ونفقاتها حسب ما تقرره جمعيتها العمومية. وفي هذا الإطار يهدف هذا البحث إلى بيان نصيب مصر في نفقات العصبة

خلال المدة ١٩٣٧- ١٩٤٦م، من خلال توضيح قيمة الإسهام المصري في نفقات المنظمة، وكيفية تحديدها، وموقف الحكومة المصرية منها، ومراحل تسديدها.

أما بالنسبة للدراسات السابقة فتوجد بعض الدراسات باللغة الإنجليزية تناولت علاقة مصر بعصبة الأمم، وأهمها:

1- Grant V. Mcclanahan: Egypt and League of Nations, A Thesis Master Degree, The American University, 1949.
2- Shaimaa Abdelkarim: nations Nuances of Recognition in the League of Nations and United Nations: Examining Modern and Contemporary Identity Deformations in Egypt, Third World Approaches to International Law (TWAIL), Windsor, Canada, Issue 2, 2021.

جاءت الدراسة الأولى في ١١٣ صفحة صغيرة الحجم، تضمنت ستة فصول، تناول الفصل الأول أسباب عدم انضمام مصر لعصبة الأمم منذ بداية تكوينها عام ١٩٢٠م، كنتيجة مترتبة على الاحتلال البريطاني لمصر، وتناول الفصل الثاني موقف عصبة الأمم من توتر العلاقات المصرية البريطانية عام ١٩٢٤م، واختص الفصل الثالث بالحديث عن التعاون المصري مع عصبة الأمم قبل انضمامها إلى عضويتها، بينما تناول الفصل الرابع الاستعدادات السياسية لدخول مصر عصبة الأمم، وتناول الفصل الخامس قبول مصر رسميًا في عضوية العصبة، وتناول الفصل السادس والأخير دور مصر في النشاط السياسي والاجتماعي والثقافي لعصبة الأمم، دون أية إشارة إلى نصيب مصر في نفقات عصبة الأمم. كما أن هذه الدراسة لم تعتمد نهائيًا على الوثائق المصرية، سواء وثائق وزارة الخارجية أو وثائق مجلس الوزراء.

أما الدراسة الثانية فهي عبارة عن بحث في ٢٨ صفحة، تناول الفروق الدقيقة بين موقف عصبة الأمم من سعي حزب الوفد إلى تأكيد السيادة المصرية ضد الإمبراطورية

البريطانية بالانضمام إلى عصبة الأمم، وبين استجابة الأمم المتحدة للانتفاضة المصرية في عام ٢٠١١م باعتبارها انتصاراً للإرادة الشعبية.

وبذلك يمكن القول إن دراسة نصيب مصر في نفقات عصبة الأمم خلال المدة ١٩٣٧-١٩٤٦م، تأتي مكملة ومتممة للدراسات السابقة، ولا تتعارض معها، كما أنها تعتمد على مصادر أصيلة من الوثائق المصرية لم تتوفر للدراسة الأولى التي تمت عام ١٩٤٩م، أي قبل إتاحة هذه الوثائق للبحث التاريخي.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل،،،

التمهيد

نشأة عصبة الأمم وتكوينها وانضمام مصر إلى عضويتها

جاء تكوين عصبة الأمم عام ١٩٢٠م ترجمة لأول محاولة لتعزيز التعاون الدولي في النواحي السياسية والإنسانية، وتحقيق الأمن والسلم الدوليين، ويختص هذا التمهيد ببيان نشأة الهيئة وتكوينها وانضمام مصر إلي عضويتها، وذلك من خلال:

أولـاً ـ نشأة عصبة الأمم وتكوينها.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) التي راح ضحيتها نحو ثمانية ملايين من الأنفس البشرية، غير الخراب والدمار الذي نزل بالمدن والحقول والمصانع؛ أحس العالم أنه قد «آن الأوان» لوضع حد لهذه المجازر البشرية، وذلك بإقامة هيئة دولية دائمة تعمل على حفظ السلام وتسعى لحل المشكلات الدولية، وإنهاء النزاع بين الشعوب بطريقة سلمية. وقد دعا الرئيس الأمريكي « وودرو ويلسون» Woodrow Wilson (١٩١٣-١٩٢١م) في المادة الاخيرة من مبادئه الأربعة عشر إلى فكرة إنشاء عصبة الأمم[١]. وخلال انعقاد مؤتمر باريس للسلام خلال المدة (١٨ يناير ١٩١٩-٢١ يناير ١٩٢٠م) رجحت فكرة إنشاء عصبة الأمم، وبالفعل تم إدراج عهد العصبة ونظامها الأساسي في الجزء الأول من معاهدة فرساي Treaty of Versailles التي تم توقيعها مع ألمانيا في ٢٨ يونيو ١٩١٩م، كما أدرج في كافة معاهدات الصلح التالية[٢].

---

(١) محمود حسن صالح منسي: تاريخ القرن العشرين أوربا، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص٧١.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش (١٢٢٣٤١-٠٠٨١): جزء ثان مكاتبات بشأن تكوين هيئة وفد الحكومة المصرية إلى عصبة الأمم الذي سيعقد بجنيف سنة ١٩٣٩م، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، قسم عصبة الأمم والمعاهدات، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٣٩م، ص٥٢.

اشتمل عهد عصبة الأمم على ديباجة أو مقدمة، وست وعشرين مادة، حددت الوظيفة الرئيسة للعصبة: « تعزيز التعاون الدولي وتحقيق السلم والأمن الدوليين»، وذلك من خلال: العمل على تدعيم السلام العالمي، وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية والقانونية قبل الالتجاء إلى الحلول العسكرية، والعمل على تقديم المساعدات المادية والفنية والصحية للدول الأعضاء خلال الأزمات والكوارث، هذا بالإضافة إلى تحسين أوضاع العمل بالنسبة للعمّال، والإشراف على أحوال الأقاليم الخاضعة للانتداب، ومقاومة الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، والعناية بالصحة العالمية وأسرى الحرب، وحماية الأقليّات العرقية في أوروبا والعالم(١).

وكانت العصبة تضم ثلاث فئات من الأعضاء: الأعضاء الأصليون (أو المؤسسون) وهم ممثلو الدول المنتصرة التي وقعت على معاهدة فرساي وعددهم ٣١ عضواً(٢)، والأعضاء المدعوون، وهم الدول المحايدة أثناء الحرب العالمية الأولى التي دعتها جماعة الدول المؤسسة للانضمام(٣)، والأعضاء المنضمون (أو المنتخبون) الذين تقبلهم الجمعية العامة للعصبة بناء على طلب يقدم لها، وتبتُّ فيه بأغلبية الثلثين(٤).

---

(1) Sociètè des Nations, Journal Officiel: Pacte de la Sociètè des Nations, Février 1920, pp3,12.

(٢) هذه الدول – حسب ترتيبها في الملحق رقم (١) من عهد عصبة الأمم– هي: بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، المملكة المتحدة، كندا، أستراليا، اتحاد جنوب أفريقيا، نيوزيلاندا، الهند، الصين، كوبا، الاكوادور، فرنسا، اليونان، جواتيمالا، هايتي، بلاد الحجاز، هندوراس، إيطاليا، اليابان، ليبيريا، نيكاراجوا، بنما، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، صربيا، سيام، تشيكوسلوفاكيا، أوروجواي. Ibid. P18

(٣) هذه الدول هي: الأرجنتين، شيلي، كولومبيا، الدنمارك، هولندا، النرويج، باراغواي، بلاد فارس، سلفادور، إسبانيا، السويد، سويسرا، وفنزويلا.Ibid

(٤)عصبة الأمم، السكرتارية العامة: عصبة الأمم غاياتها– وسائلها– أعمالها، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٩م، ص ٥–٦. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣٥–

←←←

وتألفت عصبة الأمم من جمعية عمومية، ومجلس، وأمانة عامة دائمة بجنيف، وكل هذه شكلت هيئاتها الرئيسة، إضافة إلى عدد من الهيئات المساعدة، حيث كان هناك أيضًا منظمات أخرى ألحقت بالعصبة واعتُبِرت من أجهزتها مثل: المحكمة الدائمة للعدل الدولي، ومكتب العمل الدولي، ولجنة نزع الأسلحة، والقسم الصحي، واللجنة الخاصة بالانتداب، واللجنة الدولية للتعاون الفكري، والمجلس الدائم لمكافحة المخدرات، ولجنة شؤون اللاجئين، واللجنة الخاصة بالرق(١).

ثانياً: انضمام مصر إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٧م.

أدركت مصر منذ وقت مبكر أهمية عصبة الأمم في تحقيق التعاون الدولي في مختلف المجالات السياسية والإنسانية، إلا أن وجود الاحتلال البريطاني وتصريفه لشئون مصر الخارجية حال دون انضمام مصر للعصبة منذ بدء تكوينها. وبعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م الذي تضمن إعلان انتهاء الحماية البريطانية على مصر، والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة، شهدت الحالة السياسية في مصر خلال المدة ١٩٢٤-١٩٣٦م عدة دعوات ومحاولات للمشاركة في السياسة الدولية عن طريق الانضمام إلى عصبة الأمم (٢). لتصطدم الآمال المصرية بالرفض البريطاني، فقد أظهرت الحكومة

→→→

٠٠٧٨): جزء رابع مصر وعصبة الأمم، محفظة رقم ٣٤٢، ملف رقم ٢، وزارة الخارجية، تقرير عن أعمال الجمعية العمومية العادية الحادية والعشرين والأخيرة لعصبة الأمم جنيف ٨-١٨ أبريل سنة ١٩٤٦م، ص٢.
Societè des Nations, Journal Officiel: op. cit, P3.

(١) عصبة الأمم: مصدر سابق، ص ص٩-١٠.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠٣٥٨٢٠-٠٠٧٨)، عصبة الأمم- انضمام دول إلى عصبة الأمم، فيلم رقم ١١٦، محفظة رقم ٢٢٣، ملف رقم ٥، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، مذكرة إلى مكتب معالي الوزير، بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٣٥م. مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية الأولى، دور الانعقاد الأول، الجلسة الافتتاحية بتاريخ ١٥ مارس ١٩٢٤م، ص٣. مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد الأول، الجلسة الافتتاحية بتاريخ ١٠ يونيه

←←←

البريطانية تحفظًا كبيرًا في مسألة انضمام مصر للعصبة؛ خوفًا من تدخل الهيئة في تسوية المسائل التي احتفظت بها بريطانيا لنفسها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م[١]؛ ولذلك قدمت وزارة الخارجية البريطانية كتابًا إلى سكرتارية عصبة الأمم سجلت فيه تحفظها على انضمام مصر للعصبة، وصرحت بأن الحكومة البريطانية لا يمكنها أن تقبل تدخل العصبة في تسوية المسائل المعلقة بينها وبين الحكومة المصرية[٢].

وفي عام ١٩٣٦م قبلت الحكومة المصرية دعوة مكتب العمل الدولي للانضمام إليه، فأصبحت عضوًا فيه قبل أن تدخل عصبة الأمم[٣]. وقد وجه مصطفى النحاس رئيس الحكومة المصرية[٤] في خطاب العرش الذي ألقاه في ٢١ نوفمبر ١٩٣٦م شكر حكومته لمكتب العمل الدولي لما أحاط به دخول مصر من ترحيب وعطف كريم[٥].

←←←

١٩٢٦م، ص٤. مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد الأول، الجلسة الافتتاحية بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٣٦م، ص٨. الأهرام: العدد (١٥٠١٣)، بتاريخ ١١ يونيو ١٩٢٦م، ص٥. العدد (١٨٤٧٩)، بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٣٦م، ص ص١، ٢.

(1) Grant V. Mcclanahan: Egypt and league of nations (A Thesis Master Degree, The American University, 1949, pp. 13-15.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣١-٠٠٧٨): جزء أول انضمام مصر إلى عصبة الأمم، محفظة رقم ٣٤١، ملف رقم ٣، وزارة الخارجية، مذكرة بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٢٦، وثيقة رقم ١٥، ص٤٥.

(3) Grant V. Mcclanahan: op. cit, pp. 41-42.

(٤) الوزارة الثالثة ٩ مايو ١٩٣٦- ٣١ يوليو ١٩٣٧م. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزرات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٧٥م، ص٣٨٣.

(٥) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد الثاني، الجلسة الافتتاحية بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٣٦م، ص١١. حسين حسانين عبد الرحمن: خطاب العرش ودوره في السياسة المصرية (١٩٢٤-١٩٥٢م) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، ٢٠١٧م، ص١٠٢.

وفي العام نفسه استغلت الحكومة المصرية فرصة انعقاد المفاوضات بين مصر وبريطانيا لإبرام معاهدة بين البلدين[١] لتحقيق انضمام مصر إلى عصبة الأمم، فقرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٥ أغسطس ١٩٣٦م تفويض « مصطفى النحاس» رئيس المجلس في تقديم طلب انضمام مصر إلى عصبة الأمم، وتمثيلها في كل الإجراءات التي يقتضيها نظر ذلك الطلب، وأن يضم إليه من يرى ضمه من أعضاء أصليين وإضافيين [٢]. وتمهيدًا لاتخاذ الإجراءات التنفيذية المتبعة للانضمام للعصبة، قامت إدارة الشئون السياسية والتجارية بوزارة الخارجية المصرية بإعداد الدراسات والمستندات اللازمة[٣].

وفي هذه الأثناء، أرسل مايلز ويديربيرن لامبسون Miles Wedderburn Lampson السفير البريطاني في مصر (١٩٣٦-١٩٤٦م) كتابًا مؤرخًا في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٦م إلى مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء يبلغه أنه بمناسبة التصديق على

---

(١) بدأت المفاوضات بقصر الزعفران في القاهرة يوم ٢ مارس ١٩٣٦م ، واستمرت في الإسكندرية أواخر يوليو من العام نفسه بقصر انطونيادس، وانتهت بوضع مشروع المعاهدة التي تم توقيعها في لندن بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٦ أغسطس ١٩٣٦م. المملكة المصرية: معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦م)، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٦م، ص ص ٢- ١٥. عبد الرحمن الرافعي: عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية ثورة سنة ١٩١٩م، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م، ج٢، ص٢٢٨. ج٣، ص٢٤. يونان لبيب رزق: مرجع سابق، ص ص٣٧٧-٣٧٨. البلاغ: العدد (٤١١٤)، بتاريخ ٣ مارس ١٩٣٦م، ص١. الأهرام: العدد (١٨٥٦٦)، بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٣٦م، ص١.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣١-٠٠٧٨)، مصدر سابق، قرار مرسل من مجلس الوزراء إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٣٦م، وثيقة رقم ١٦، ص٤٧.

(٣) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، مذكرة بشأن دخول مصر في عصبة الأمم، بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٣٦م، وثيقة رقم ١٧، ص ص٥٣-٥٤.

المعاهدة المصرية البريطانية فإن الحكومة البريطانية ترحب بانضمام مصر إلى عصبة الأمم(١).

كما نشطت وزارة الخارجية المصرية وبعثاتها الدبلوماسية والقنصلية في الدعاية لمسألة انضمام مصر إلى العصبة، ففي ٣٠ يناير ١٩٣٧م أصدرت الوزارة كتابًا دوريًا إلى إداراتها الداخلية وبعثاتها الخارجية، بشأن أهمية القيام بالدعاية اللازمة لهذا الغرض، وإحاطة دخول مصر العصبة بمظاهر الهيبة والتقدير، وطلبت من بعثات التمثيل المصري في الخارج بذل جهودها لدى مختلف الدول لتأييد هذه الخطوة(٢).

وخلال المدة ٧ فبراير – ٣ مارس ١٩٣٧م تلقت وزارة الخارجية كُتبًا وبرقيات من ثلاث وعشرين دولة من أعضاء عصبة الأمم تعلن ترحيبها بخطوة مصر للانضمام إلى العصبة، وتصرح بتأييدها لطلب مصر عند عرضه ومناقشته في جمعية العصبة، وتحيط الحكومة المصرية علمًا بأنها أخطرت سكرتارية عصبة الأمم برغبتها في رؤية مصر منضمة إلى مؤسسة جنيف(٣).

---

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠٣٧٨٧٠-٠٠٧٨): انضمام مصر إلى عصبة الأمم، فيلم رقم ١٩٧، محفظة رقم ٣٧٧، ملف رقم ٥، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، كتاب من وكيل وزارة الخارجية إلى سكرتير عام مجلس الوزراء، بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٣٧م.

League of Nations Secretariat, Political Section: Registry files (1933-1946), Admission of Egypt to the League, Correspondence with different Governments, 1937, p 20.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣٢-٠٠٧٨): جزء ثاني انضمام مصر إلى عصبة الأمم، محفظة رقم ٣٤١، ملف رقم ٤، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، كتاب دوري إلى بعثات التمثيل المصري في الخارج، بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٣٧م، وثيقة رقم١٣، ص٥٦.

(٣) هذه الدول هي (مرتبة حسب تاريخ ورود كُتُبها): العراق، سويسرا، اليونان، المملكة المتحدة، بولونيا، المجر، تشيكوسلوفاكيا، تركيا، يوغوسلافيا، بلغاريا، كولومبيا، بلجيكا، اتحاد جنوب أفريقيا، أستراليا، نيوزيلنده، الهند، ←←←

وفي ٤ مارس ١٩٣٧م أرسل واصف بطرس غالي وزير الخارجية طلب انضمام مصر للعصبة إلى جوزيف أفينول السكرتير العام للمنظمة، طالبًا إدراجه في جدول أعمال أقرب جلسة لجمعية العصبة، مع إبلاغ هذا الطلب إلى كافة الدول الأعضاء في الهيئة(١).

وقد تلقت الحكومة المصرية في ٢٥ مارس ١٩٣٧م برقية من سكرتير عام العصبة تضمنت أنه بعد استشارة أعضاء العصبة تم تحديد يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧م للنظر في طلب الحكومة المصرية في اجتماع غير عادي للجمعية العمومية(٢). وتم نشر نص البرقية وترجمتها في الصحف المحلية التي تصدر باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية(٣). كما تم إرسالهما إلى بعثات التمثيل المصري في الخارج(٤).

→→→

أفغانستان، إيران، فرنسا، النمسا، شيلي، المكسيك، الصين. المصدر نفسه، وزارة الخارجية، بيان بالدول التي دعت مصر إلى دخول عصبة الأمم، ص١٧٧. البلاغ: العدد (٤٤٥٨)، بتاريخ ٢ مارس ١٩٣٧م، ص٧.

League of Nations Secretariat, Political Section: op. cit, pp.7 -20.

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣٢-٠٠٧٨): مصدر سابق، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، كتاب من وكيل وزارة الخارجية إلى القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية في برن بالنيابة، بتاريخ ٩ مارس ١٩٣٧م، وثيقة رقم ١٣، ص ص٣٢-٣٣. الأهرام: العدد (١٧٨٥١)، بتاريخ ٩ مارس ١٩٣٧م، ص٩.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣٠-٠٠٧٨): انضمام مصر إلى عصبة الأمم – علاقات مع عصبة الأمم، محفظة رقم ٣٤١، ملف رقم٢، ترجمة البرقية التي تلقتها وزارة الخارجية من سكرتير عام عصبة الأمم، وثيقة رقم ٣٠، ص٨٣.

(٣) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، كتاب من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الداخلية (مصلحة الصحافة والنشر والثقافة العامة)، بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٣٧م، وثيقة رقم ٢٩، ص٨٠. الأهرام: العدد (١٧٨٦٨)، بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٣٧م، ص٤. البلاغ: العدد (٤٤٨٢)، بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٣٧م، ص٦.

(٤) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، نشرة إلى بعثات التمثيل المصري، بتاريخ ٣١ مارس ١٩٣٧م، وثيقة رقم ٣٣، ص٨٨.

وفي ٢٦ مايو ١٩٣٧م اجتمعت الجمعية العمومية للنظر في طلب انضمام مصر إلى العصبة، وافقت الجمعية بالإجماع على قبول مصر في عضوية العصبة وتحديد نصيبها في نفقات الهيئة(١). وعلى أثر ذلك سارعت الحكومة المصرية بتأسيس مكتب دائم في جنيف يمثل مصر لدى العصبة (٢). وتم تعيين « على الشمسي»(٣) كمندوب دائم لمصر لدى العصبة(٤). وبذلك توجت جهود الحكومة المصرية بالانضمام إلى العصبة والمشاركة في أنشطتها وأعمالها.

(١) البلاغ: العدد (٤٥٤٣)، بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٣٧م، ص١.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠٣٧٨٧١-٠٠٧٨): المندوبون المصريون لدى عصبة الامم، مكروفيلم رقم ١٩٧، محفظة رقم ٣٧٧، ملف رقم ٦، وزارة الخارجية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة برن، كتاب من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٣٨م.

(٣) علي الشمسي: ولد في عام ١٨٨٥ في مصر وجدوده من أصل تركي شركسي، نفاه الإنجليز إلى أوروبا لخوفهم من ميوله التركية أثناء الحرب العالمية الأولى، ولكنه عاد من المنفى، وتولي وزارة المالية (١٩ نوفمبر ١٩٢٤– ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤م)، كما تولى وزارة المعارف العمومية (٢٥ أبريل ١٩٢٧ – ١٦ مارس ١٩٢٨م)، وكان اول مندوب دائم لمصر لدى عصبة الأمم (١٩٣٧-١٩٣٨م)، وتوفي عام ١٩٦٢م. يونان لبيب رزق: مرجع سابق، ص ص٢٦٩، ٣٠٧.

(٤) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش (١٢٢٣٤٠-٠٠٨١): جزء أول قانون ومكاتبات بشأن انضمام مصر لميثاق عصبة الأمم، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، كتاب من وزير الخارجية إلى رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٣٧م، ص٣٧. رئاسة مجلس الوزراء، قرار بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٣٧م، ص٣٨.

المحور الأول

تقدير نصيب مصر في نفقات العصبة وتسديده ١٩٣٧-١٩٣٩م

اختصت المادة السادسة من عهد عصبة الأمم (المعدلة في سنة ١٩٢٤م) بتنظيم ميزانية العصبة وبيان الاشتراك المالي للدول، وتنص على تقسيم مجموع المصروفات على ٩٣١ وحدة، وتتحمل الدول الأعضاء هذه الوحدات بالنِسَب التي تقررها العصبة في جمعيتها العمومية(١).

ولما كانت نفقات العصبة تتغير سنويًا تبعًا لتغير الأحوال؛ ترتب على هذا تغير قيمة الاشتراك السنوي للدول الأعضاء، ومن جهة أخرى فإن طريقة توزيع النفقات وتحديد القسط الذي يخص كل دولة تخضع لعوامل متعددة، حيث إن « لجنة توزيع النفقات» المنوط بها هذه المهمة، تراعي في تقديرها للحصة التي تقع على عاتق الأعضاء اعتبارات متعددة، منها حالة كل عضو من الناحية الاقتصادية ومقدرته المالية، وحالة الإنتاج واليسر في الدولة، والحالة التجارية، وغير ذلك من العوامل الأخرى، وتقدم اللجنة تقريرها إلى الجمعية العمومية التي تتخذ القرار النهائي في هذا الشأن(٢).

وبعد إقرار الميزانية يتم تقسيمها بين أجهزة العصبة وأقسامها، وقد تقرر منذ سنة ١٩٣٥م توزيعها ميزانية عصبة الأمم وفقًا لما يلي:

- ٤٢,٨٩% لمجلس العصبة والجمعية العمومية والسكرتارية العامة واللجان الفرعية.
- ٣٢,٧٥% لمكتب العمل الدولي.
- ١٦,٦٩% للمقتنيات ومعاشات التقاعد.

---

(1) Sociètè des Nations, op. cit, p4.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣١-٠٠٧٨): مصدر سابق، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، مذكرة بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٣٦م، ملحقة بالوثيقة رقم ٢٦، ص٩١.

- ٧,٦٧% المحكمة الدائمة للعدل الدولي[١]

وكانت قيمة وحدة الاشتراك التي أقرتها الجمعية العمومية للعصبة لعام ١٩٣٦م (٢٨,٧٧٧,١٠) فرنكا ذهبيًا، بما يعادل ١,٨٣٩ جنيهًا مصريًا، واختصت كل دولة بعدد معين من هذه الوحدات يختلف تحديده بالنسبة لحالة كل عضو طبقا لما تراه اللجنة وتقره العصبة. فمثلًا اختصت المملكة المتحدة بـ ١٠٥ وحدة، وروسيا ٩٤ وحدة، وفرنسا ٧٩ وحدة، وإيطاليا ٦٠ وحدة، والهند ٥٦ وحدة، والصين ٤٦ وحدة، وإسبانيا ٤٠ وحدة، وكندا ٣٥ وحدة، وبولندة ٣٢ وحدة، واستراليا ٢٧ وحدة، ورومانيا ٢٠ وحدة، والسويد ١٨ وحدة، ويوغوسلافيا ١٨ وحدة، وكل من: جنوب أفريقيا وشيلي والمكسيك ١٥ وحدة، وكل من أيرلندا وتركيا، وفنلنده، ونيوزيلنده عشر وحدات، وكان هناك عدة دول تتحمل جزءًا واحدًا مثل: ألبانيا، وجواتيمالا، وهايتي، وهندوراس، وليبريا، ولكسمبورج، ونيكاراجوا، وبنما، وباراجواي، وسلفادور[٢].

ويظهر هنا التباين الشديد بين عدد الوحدات التي تتحملها كل دولة من الدول الأعضاء في نفقات العصبة، حتى تتحمل بعض الدول ما يجاوز أو يقارب المائة وحدة، بينما لا تؤدي بعض الدول سوى جزءًا واحدًا؛ ويرجع هذا التفاوت إلى قيام الكثير من الدول بتقديم تقارير غير دقيقة عن دخلها القومي العام، بهدف تخفيض نصيبها في نفقات العصبة.

وفي سبيل تحديد حصة مصر في نفقات عصبة الأمم، قامت وزارة الخارجية بتكليف المفوضية المصرية في مدينة برن ببحث هذه المسألة مع الجهات المختصة بالعصبة، وقد

---

(١) الأهرام: العدد (١٧٩٢٧)، بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٣٧م، ص١.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣١-٠٠٧٨): مصدر سابق، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، مذكرة بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٣٦م، ملحقة بالوثيقة رقم ٢٦، ص٩١. الأهرام: العدد (١٧٩٢٧)، بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٣٧م، ص١.

أفادت المفوضية في كتاب إلى الوزارة بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦م، بأنه « ينتظر» أن يحدد نصيب مصر بعشر وِحدات أسوة بتركيا وأيرلنده، وفنلنده، ونيوزيلنده، وأوضحت المفوضية أن هذا التقدير مبدئي يستطيع ممثل مصر أن يخفضه عن طريق الاتفاق أثناء الدخول في العصبة إلى ثماني وحدات أسوة بالنمسا أو المجر، أو إلى تسع وحدات أسوة بالنرويج أو بيرو، إذا أمكنه أن يثبت أن حالة مصر الاقتصادية والتزاماتها العمومية تماثل إحدى هذه الدول(١).

وفي ٢٦ مايو ١٩٣٧م قررت الجمعية العمومية لعصبة الأمم في جلستها غير العادية تحديد قيمة اشتراك مصر في نفقات العصبة لأعوام ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩م باثنتي عشرة وحدة في كل عام، قابلة لأي تعديل قد يتقرر في الجلسة العادية «المقبلة» للجمعية العمومية. ولما كانت وحدة الاشتراك لسنة ١٩٣٧م تبلغ ٢٥,٢٩٥ فرنكًا ذهبيًا بما يعادل ١,٦١٧ جنيهًا مصريًا، فإن قيمة اثنتي عشرة وحدة تبلغ ٣٠٣،٥٤٠ فرنكًا ذهبيًا، أي ١٩,٤٠٤ جنيهًا مصريًا، وكان لزامًا على مصر دفع نصف هذا المبلغ بشكل عاجل، أي ١٥١،٧٧٠ فرنكًا ذهبيًا، بما يعادل ٢١٤،٥٧٤ فرنكًا سويسريًا، بما يساوي ٩,٧٠٢ جنيهًا مصريًا ، وهو قيمة اشتراك مصر مدة النصف الثاني من عام ١٩٣٧م(٢).

---

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣١-٠٠٧٨): مصدر سابق، وزارة الخارجية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة برن، كتاب من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦م، وثيقة رقم ٢٩، ص٩٦.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣٣-٠٠٧٨): جزء أول نصيب مصر من نفقات عصبة الأمم، محفظة رقم ٣٤١، ملف رقم٥، وزارة المالية، اللجنة المالية، مذكرة مرفوعة إلى رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٣٧م، وثيقة رقم ٦، ص٢٤.

ولذلك، اقترحت وزارة الخارجية فتح اعتماد إضافي في ميزانيتها بمبلغ عشرة آلاف جنيه مصري لتسديد قيمة الاشتراك المطلوب، وقد بحثت وزارة المالية هذا الاقتراح ورأت الموافقة عليه(١)، ثم وافق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٤ يوليو ١٩٣٧م(٢). وأقره البرلمان في ٢٦ يوليو ١٩٣٧م(٣)، وصدر به القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٣٧م بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٣٧م(٤). وتم إرسال شيك بمبلغ ٢١٤،٥٧٤ فرنكًا سويسريًا باسم أمين صندوق عصبة الأمم بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٣٧م(٥).

وهنا، لا بد من الوقوف مع عدد الوحدات التي فرضتها العصبة على مصر، فقد كانت هذه الوحدات أكثر مما توقعه رجال السياسة والاقتصاد في مصر، وكانت لا تتفق مع أحوال مصر الاقتصادية وقتئذ، كما أنها كانت أكثر من الوحدات المفروضة على بعض الدول الأوروبية والأمريكية والآسيوية مثل: تركيا، وأيرلندا، ونيوزيلندا، والنمسا والمجر وشيلي والنرويج وبيرو. ورغم ذلك لم يبدي الوفد المصري الذي حضر اجتماع

---

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

(٣) المصدر نفسه، مجلس الشيوخ، الإدارة التشريعية، قسم التنفيذ، كتاب من رئيس مجلس الشيوخ إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٣٧م، وثيقة رقم ٧، ص٢٧.

(٤) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش (١٢٢٣٤٠-٠٠٨١): **مصدر سابق**، قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٣٧م بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧- ١٩٣٨م، بتاريخ ٣١ يوليه ١٩٣٧م، ص٣٤. الوقائع المصرية: العدد (٧٣)، بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٣٧م، ص١٤.

(٥) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس النظار والوزراء، ك. ش (٠٥٤٢٧٨-٠٠٧٥): جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤ يوليه ١٩٣٧م، المسائل الواردة في جدول الأعمال والقرارات التي اتخذت بشأنها، ص٣.

الجمعية العمومية للعصبة الذي اتخذت فيه قرارها بشأن نصيب مصر في نفقات الهيئة[١] أي اعتراض على هذه النسبة، ولم يطلب الوفد المصري تعديلها في الاجتماع العادي الثامن عشر للجمعية العمومية الذي انعقد في سبتمبر ١٩٣٧م[٢]، كما لم تظهر الحكومة المصرية أي اعتراض علي هذه النسبة، بل تعجلت في اتخاذ الإجراءات اللازمة لسدادها، رغم تصريح «عبد الفتاح عسل» القائم بأعمال المفوضية المصرية في برن في تقاريره لوزارة الخارجية، بأن عدد الوحدات المقررة على مصر في نفقات العصبة مبالغ فيه بشكل كبير، وأنه كان من الممكن السعي لتحديد حصة أقل بكثير[٣]. مما يُلقي على الحكومة المصرية تهمة التقصير في السعي لتخفيض حصة مصر في نفقات العصبة.

---

(١) كان هذا الوفد برئاسة مصطفى النحاس رئيس الوزراء، وعضوية: واصف بطرس غالي وزير الخارجية، علي الشمسي، ومكرم عبيد، المصري: العدد (٢٢٥)، بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٣٧م، ص١. الأهرام: العدد (١٧٩٢٨)، بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٣٧م، ص١

(٢) تكون هذا الوفد من: حافظ عفيفي رئيسًا، علي الشمسي عضوًا، جورج دوماني سكرتيرًا عامًا للوفد، عبد الفتاح السيد، والدكتور عبد الواحد الوكيل مستشاران، ومحمد عبد الخالق حسونة، وحسين فهمي، والدكتور عبد الله العربي، وإلياس إسماعيل، ومحمد أمين فكري، خبراء. دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش (١٢٢٣٤٠-٠٠٨١): مصدر سابق، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٣٧م، ص٤٩. قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ أغسطس ١٩٣٧م، ص٤٩. قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٣٧م، ص٥٨.

(٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠٣٧٨٧٧-٠٠٧٨): الجلسة العشرون العادية لجمعية الامم يوم ١١ سبتمبر ١٩٣٩م، ميكروفيلم رقم ١٩٧، محفظة رقم ٣٧٧، ملف رقم ١٢، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة برن، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٣٩م، بشأن: ما تدفعه الحكومة المصرية من اشتراك في نفقات عصبة الأمم، وثيقة رقم ٥٤، ص١٠٤.

وكان السبب في عدم مطالبة الحكومة المصرية بتخفيض نصيبها في نفقات العصبة، وعدم الاعتراض على عدد الوحدات المقررة على مصر في ذلك الحين، أن الحكومات المصرية المتعاقبة خلال المدة ١٩٢٤– ١٩٣٧م كانت قد بذلت العديد من الجهود للانضمام إلى العصبة؛ رغبة في استكمال جميع مظاهر السيادة والاستقلال، وسعيًا للمشاركة في أنشطة العصبة في مختلف مجالات التعاون الدولي، وعندما توجت هذه الجهود بانضمام مصر إلى الهيئة بعد قبولها من جميع الأعضاء، حرصت الحكومة المصرية على إحاطة دخول مصر العصبة بمظاهر الهيبة والتقدير، وإظهار أهمية الدور المصري في المجتمع الدولي، وتأكيد التزام مصر بعهد العصبة، ووفائها بالتزاماتها تجاه الهيئة.

وبالنسبة لنصيب مصر في نفقات عصبة الأمم عام ١٩٣٨م، فقد أبلغت سكرتارية العصبة الحكومة المصرية في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٧م، أن نصيب مصر في نفقات الهيئة عن سنة ١٩٣٨م يبلغ ٢٩١،٧١٨ فرنكًا ذهبيًا، بواقع ١٢ وحدة، وهو ما يوازي مبلغ ٤١٢،٧١٨ فرنكًا سويسريًا، بما يعادل ١٨،٦٠٠ جنيه مصري(١).

كما طلب مكتب العمل الدولي بجنيف إلى المفوضية المصرية بمدينة برن تسديد مبلغ ٤٢،٨٧٢ فرنكًا ذهبيًا، أي ٦٠،٦١٣ فرنكًا سويسريًا، بما يعادل ٢،٧٤٠ جنيهًا مصريًا، قيمة اشتراك مصر في الهيئة الدولية للعمل عن النصف الأول من سنة ١٩٣٧م، وهي مدة اشتراك مصر في المكتب قبل انضمامها للعصبة، حيث كانت الحكومة المصرية

(١) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش (١٢٢٣٤٠-٠٠٨١): مصدر سابق، وزارة المالية، اللجنة المالية، مذكرة مرفوعة إلى رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٣٨م، وبطيها قرار مجلس الوزراء، ص٨٢.

تؤدي قيمة اشتراكها في نفقات المكتب بشكل منفصل عن ميزانية العصبة، وقد أصبح هذا الاشتراك بعد ذلك داخلًا ضمن نصيب مصر في نفقات العصبة بشكل عام(١).

ولذلك طلبت وزارة الخارجية فتح اعتماد إضافي في ميزانيتها للسنة المالية ١٩٣٧/ ١٩٣٨م بمبلغ ٢١،٥٠٠ جنيهًا مصريًا، لسداد قيمة الاشتراك في نفقات العصبة عن سنة ١٩٣٨م، وتسوية الاشتراك في الهيئة الدولية للعمل عن النصف الأول من سنة ١٩٣٧م، وقد بحثت وزارة المالية هذا الطلب فرأت الموافقة عليه، ثم وافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١١ فبراير ١٩٣٨م(٢). وصدر به المرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ١٩٣٨م بتاريخ ١٨ ذي الحجة ١٣٥٦هـ الموافق ١٩ فبراير ١٩٣٨م(٣). وصدر شيك بمبلغ ٤١٢،٧١٨ فرنكًا سويسريًا بتاريخ ١٠ مارس ١٩٣٨م لإرساله إلى أمين صندوق العصبة، عن قيمة نصيب مصر في نفقات المنظمة عن سنة ١٩٣٨م(٤).

أما عن حصة مصر في نفقات العصبة عن عام ١٩٣٩م فقد تم إدراجها في ميزانية وزارة الخارجية للسنة المالية ١٩٣٨/١٩٣٩م بقيمة ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري، وفي أول نوفمبر ١٩٣٨م ورد كتاب إلى وزارة الخارجية من سكرتارية عصبة الأمم بشأن نصيب مصر في نفقات العصبة عن عام ١٩٣٩م، والبالغ قدره ٢٧٢،٢٧٩ فرنكًا ذهبيًا، بواقع

---

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

(٣) المصدر نفسه، مرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ١٩٣٨م بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧– ١٩٣٨م، بتاريخ ١٨ ذي الحجة ١٣٥٦هـ (١٩ فبراير ١٩٣٨م)، ص٨١. الوقائع المصرية: العدد (٢٧)، بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٣٨م، ص٣.

(٤) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣٣-٠٠٧٨): مصدر سابق، وزارة الخارجية، الإدارة المالية، قلم الحسابات، مذكرة بتاريخ ٢١ مارس ١٩٣٨م، وثيقة رقم ٢٧، ص٥٦.

١٢ وحدة، أي ما يوازي ٣٨٤،٩٥٢ فرنكًا سويسريًا، بما يعادل ١٨,١٩٧ جنيهًا مصريًا، وقد طلبت سكرتارية العصبة دفع هذا المبلغ في أقرب فرصة ممكنة، مع بيان الطريقة التي «سيتم» بها الدفع، والتاريخ الذي تنوي مصر السداد فيه، واستجابة لذلك طلب قسم عصبة الامم بوزارة الخارجية المصرية من الإدارة المالية في الوزارة الاتصال بوزارة المالية والإفادة بما يستقر عليه الرأي(١).

قامت الإدارة المالية بوزارة الخارجية بتحرير استمارة بقيمة المبلغ المقرر على مصر باسم أمين صندوق عصبة الأمم، وأوضحت أنه يمكن سداد الاشتراك في شهر يناير من عام ١٩٣٩م بعد ورود المطالبة به، حيث يتم إصدار شيك باسم أمين الصندوق طبقًا للطريقة التي اتبعتها الوزارة في تسديد حصة مصر عن عامي ١٩٣٧- ١٩٣٨م(٢).

وهنا يتضح أن الحكومة المصرية حرصت خلال السنوات الثلاث الأولى من عضوية مصر في عصبة الأمم، على المسارعة إلى سداد نصيبها في نفقات العصبة فور المطالبة بها، رغبة في إظهار مدى التزام مصر بالعهود والمواثيق الدولية، وقدرتها على تحمل الأعباء الاقتصادية الناتجة عنها.

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، قسم عصبة الأمم والمعاهدات، مذكرة إلى الإدارة المالية، بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٣٨م، وثيقة رقم ٥٣، ص١٠٣.

(٢) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، الإدارة المالية، قلم الحسابات، مذكرة إلى إدارة الشئون السياسية والتجارية، بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٣٨م، وثيقة رقم ٥٤، ص١٠٤.

المحور الثاني

محاولات تخفيض اشتراك مصر في عصبة الأمم

أصدرت الجمعية العمومية لعصبة الأمم أثناء انعقادها في سبتمبر ١٩٣٧م، قرارًا يقضي بتأليف لجنة فرعية للنظر في الطريقة المتبعة لتحديد أنصبة الدول في نفقات العصبة، والتي ينتهي العمل بها في عام ١٩٣٩م، وتعديل نظام الوحدات، وبحث الأساس الذي قام عليه. ولذلك طلبت سكرتارية العصبة من الحكومة المصرية كتابًا مؤرخًا في ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧م لإيقافها على الملحوظات التي قد ترى إبداءها، والمقترحات التي تراها في شأن تعديل النظام «القائم»،

قامت وزارة الخارجية بإحالة الموضوع إلى وزارة المالية بكتاب مؤرخ في ٩ ديسمبر ١٩٣٧م، وقد أجابت وزارة الأخيرة في ٣ مايو ١٩٣٨م، بأن أفضل الأسس لتقدير الأنصباء هو الدخل العام للدول الأعضاء في العصبة، لكن نظرًا لصعوبة تقدير الدخل العام لكثير من الدول الأعضاء فقد رأت وزارة المالية تأييد النظام «القائم» لتحديد نصيب كل دولة(١).

ويظهر هنا أن وزارة المالية استغرقت وقتًا طويلًا في دراسة المسألة؛ حتى اضطرت وزارة الخارجية لاستعجالها في الرد بكتاب بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٣٨م(٢). ثم إن الرأي الذي انتهت إليه كان لا يتناسب مع أهمية المسألة، حيث إنها لم تصدر أية توصية حول تخفيض قيمة اشتراك مصر في العصبة.

---

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، مذكرة بتاريخ مايو ١٩٣٨م، وثيقة رقم ٤١، ص٧٥.

(٢) المصدر نفسه، كتاب من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة المالية، بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٣٨م، وثيقة رقم ٢٦، ص٥٥.

وفي هذه الأثناء اوضح المندوب المصري الدائم لدى عصبة الأمم في كتاب إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ مايو ١٩٣٨م، أن عدد الوحدات المقررة على مصر في نفقات العصبة قد تم تقديرها بمعرفة لجنة فرعية قبل اشتراك مصر في أعمال العصبة، وأنه بمناسبة انتهاء مدة العمل بهذا التقدير في نهاية عام ١٩٣٩م يطلب إعادة النظر فيما يتعلق بعدد الوحدات التي تخص مصر في نفقات العصبة، واستطلاع رأي وزارة المالية في هذا الشأن، واطلاعه على الاقتراحات التي يمكن تقديمها لتخفيض قيمة الاشتراك الواجب على مصر(١).

وقد جاءت هذه المحاولة أثناء استعداد لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ لدراسة مشروع ميزانية وزارة الخارجية للسنة المالية ١٩٣٨/ ١٩٣٩م، وقد انتدبت الوزارة محمد عبد الخالق حسونة سكرتير عام الوزارة، ومحمد خيرت مدير الإدارة المالية لحضور المناقشات، والإدلاء بما تطلبه اللجنة من بيانات خاصة بمشروع ميزانية الوزارة(٢). وعند اجتماع اللجنة في أول يونيو ١٩٣٨م، أوصت بضرورة العمل على تخفيض قيمة اشتراك مصر في عصبة الأمم، ولذلك طلبت وزارة الخارجية رأي وزارة المالية ومقترحاتها في هذا الصدد(٣).

---

(١) المصدر نفسه، كتاب من المندوب الدائم لدى عصبة الأمم إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٤ مايو ١٩٣٨م، وثيقة رقم ٣٦، ص٨٧.

(٢)المصدر نفسه، كتاب من وزير الخارجية إلى رئيس مجلس الشيوخ، بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٣٨م، بشأن: السماح لحضرة صاحب العزة محمد عبد الخالق حسونة بك وحضرة الأستاذ محمد خيرت أفندي بحضور اجتماع لجنة الشئون الخارجية، وثيقة رقم ٤٠، ص٧٢.

(٣) المصدر نفسه، كتاب من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة المالية، بتاريخ ٥ يوليو ١٩٣٨م، بشأن: أساس تقدير قيمة اشتراك الدول في عصبة الأمم، وثيقة رقم ٤٨، ص٩٠.

وفي ٢٦ سبتمبر ١٩٣٨م بحثت اللجنة الرابعة بعصبة الامم ميزانية العصبة لعام ١٩٣٩م فأدلى « عبد الرازق أبو الخير» مندوب مصر في اللجنة برأي الحكومة المصرية في هذا الشأن حول أساس تحديد نصيب كل دولة في نفقات العصبة، وطلب النظر في تخفيض قيمة اشتراك مصر(١). لكن اللجنة أقرت الوحدات نفسها المقررة على مصر، لتسجل فشل الحكومة المصرية مرة أخرى في تخفيض اشتراكها في العصبة.

ويتضح من هذه المحاولة أن وزارة المالية المصرية لم تقدر الأمر حق قدره، ولم تعر مسألة تخفيض نصيب مصر في نفقات عصبة الأمم القدر الكاف من الدراسة والمتابعة والمطالبة، رغم الفرصة المواتية أمامها لتحيق هذا الغرض عندما طلبت سكرتارية المنظمة أراء الدول في هذا الشأن، ورغم الاضطرابات الاقتصادية التي كانت قد بدأت تظهر في البلاد نتيجة الأحداث الدولية في ذلك الحين.

وفي محاولة أخرى لتخفيض قيمة اشتراك مصر في نفقات العصبة، ذكر « عبد الفتاح عسل» القائم بأعمال المفوضية المصرية في برن، في كتاب إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٣٩م، أنه انتهز فرصة توديعه بعض موظفي سكرتارية العصبة بمناسبة نقله إلى لندن، وفاوضهم في إمكان تخفيض قيمة اشتراك مصر في نفقات العصبة، وأوضح أنه آنس منهم إمكان تخفيض قيمة اشتراك مصر إلى النصف، واقترح تكليف رئيس وفد مصر لدى الاجتماع العشرين لجمعية العصبة بالسعي لتحقيق التخفيض المطلوب، على أن تترك له حرية التصرف في المطالبة بالتخفيض إلى النصف أو إلى أقل من ذلك إذا أمكن(٢).

---

(١) الأهرام: العدد (١٩٤١٢)، بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٣٨م، ص١٠.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠٣٧٨٧٧-٠٠٧٨): مصدر سابق، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة برن، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة

←←←

وعلى الفور، قام قسم عصبة الأمم والمعاهدات في وزارة الخارجية بإعداد مذكرة مفصلة عن المسألة بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٣٩م، طلب في ختامها الموافقة على الاقتراح السابق، وأضاف أن سياسة الاقتصاد التي تتوخاها الحكومة المصرية « في ذلك الحين» تقتضي العمل على تخفيض قيمة اشتراك مصر في العصبة، وأنه إذا كان هناك مبرر للإسهام بنصيب كبير وقت انضمام مصر إلى العصبة، فإن هذا المبرر قد زال بعد أن انضمت مصر وثبتت أقدامها في المنظمة، فضلًا عن استمرارها في أداء الاشتراك بانتظام في الوقت الذي تتأخر كثير من الدول عن الوفاء باشتراكاتها. وفي ٨ نوفمبر ١٩٣٩م وافق وزير الخارجية على ما جاء في هذه المذكرة، وقرر منح رئيس وفد مصر لدى الاجتماع العشرين لجمعية العصبة الحق في المطالبة بتخفيض اشتراك مصر في نفقات العصبة(١).

وفي هذه الأثناء تلقت وزارة الخارجية كتابًا من سكرتارية عصبة الأمم يفيد أن اللجنة الرابعة التي شكلتها جمعية العصبة عام ١٩٣٨م، لبحث ميزانية العصبة وأجهزتها الأساسية والفرعية، والنظر في قيمة اشتراكات الأعضاء، «ستجتمع» يوم ٤ ديسمبر ١٩٣٩م للنظر في ميزانية المنظمة لعام ١٩٤٠م، ولدراسة بعض المسائل الإدارية والمالية. ولذلك قررت الوزارة استغلال هذه الفرصة للمطالبة بتخفيض قيمة اشترك مصر في العصبة، خاصة بعد تأجيل الاجتماع العادي لجمعية العصبة، وقررت اختيار « عبد

→→→

الخارجية، بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٣٩م، بشأن: ما تدفعه الحكومة المصرية من اشتراك في نفقات عصبة الأمم، وثيقة رقم ٥٤، ص١٠٤.

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، قسم عصبة الأمم والمعاهدات، مذكرة بشأن قيمة الاشتراك الذي تدفعه مصر إلى عصبة الأمم، بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٣٩م، ص ص١-٢.

الفتاح عسل» لحضور اجتماع اللجنة المذكورة والمطالبة بالتخفيض، لاسيما وأنه قد سبق له التمهيد لذلك مع بعض دوائر العصبة(١).

أثر الحرب العالمية الثانية على تسديد نصيب مصر في نفقات العصبة:

كانت مصر قد حرصت على الوفاء بتعهداتها المالية إزاء العصبة حتى نهاية عام ١٩٣٩م، وخلال المدة التالية ظهر أثر الأحداث الدولية على موقف الحكومة المصرية من تسديد اشتراكها في نفقات العصبة، فبالنسبة لاشتراك عام ١٩٤٠م البالغ ٣٩٤،٩٠٠ فرنك سويسري، بما يعادل ١٧,٨٥٢ جنيهًا مصريًا، كانت وزارة الخارجية قد أعدت شيكًا بالمبلغ لكنها رأت إرجاء إرساله حتى تنجلي أحداث الحرب العالمية الثانية، ولذلك لم يتم دفع اشتراك عام ١٩٤٠ ولا اشتراك عام ١٩٤١م(٢).

وفي مناسبة اعتزال جوزيف أفينول سكرتير عام العصبة العمل، أعرب خلفه المؤقت شون ليستر عن أمله في أن تستمر مصر في التعاون مع العصبة حتى تستطيع المحافظة على كيانها، فأرسلت له وزارة الخارجية المصرية برقية مؤرخة ١٢ سبتمبر ١٩٤٠م جاء بها « إن الحكومة المصرية على استعداد لمتابعة تعاونها مع العصبة في نطاق الظروف

---

(١) المصدر نفسه، كتاب من وكيل وزارة الخارجية إلى القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بالنيابة ببرن، بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩م ، بشأن: اشتراك مصر في نفقات عصبة الأمم ووثائق تفويض وفد مصر لدى جمعية العصبة.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣٤-٠٠٧٨): جزء ثالث نصيب مصر من نفقات عصبة الأمم، محفظة رقم ٣٤٢، ملف رقم ١، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، قسم عصبة الأمم والمعاهدات والمؤتمرات، مذكرة عن أداء قيمة الاشتراك المالي إلى عصبة الأمم، بتاريخ يوليو ١٩٤١م، وثيقة رقم ٥، ص١٧.

الحاضرة، وهي تأسف إذ لا تستطيع لأسباب مالية أن تؤدي إلى العصبة أكثر من جزء من قيمة اشتراكها المالي لعام ١٩٤٠م»[١].

وكان من آثار قيام الحرب العالمية الثانية أن قرر مكتب العمل الدولي نقل مقره من جنيف إلى كندا حتى يستطيع مباشرة أعماله والاتصال بالدول المشتركة فيه. وفي ١٦ نوفمبر ١٩٤٠م أرسل مدير المكتب برقية أعرب فيها عن رجائه في أن تستمر الحكومة المصرية في تعاونها مع مكتب العمل الدولي، وقد أُحيطت مصلحة العمل بوزارة الشئون الاجتماعية بمضمون هذه البرقية ، فأجابت بأنه يهم وزارة الشئون الاجتماعية استمرار مكتب العمل الدولي في أداء الرسالة التي أنشئ من أجلها؛ لأنها تسترشد في معالجة شئون العمال بما يقوم به المكتب من بحوث قيمة، وطلبت النظر في أداء جزء من قيمة اشتراك مصر في عصبة الأمم يُمكن مكتب العمل الدولي من تحقيق رسالته[٢].

وفي ٢١، ٢٢ مارس ١٩٤١م اجتمعت لجنة الاشتراكات بعصبة الأمم في مونتريال للنظر في ميزانية العصبة خلال عامي ١٩٤٠، ١٩٤١م، ونظرت في تقرير لجنة المراقبة المؤرخ ٤ نوفمبر ١٩٤٠م، وقد تبين منه أن مصروفات عصبة الأمم عن سنة ١٩٤١م تقل عنها في سنة ١٩٤٠م بنسبة ٥٠%، وتقل عن مصروفات سنة ١٩٣٩م بنسبة ٦٦%، وذكرت لجنة المراقبة أن التخفيض قد وصل إلى أقصى حد تتمكن معه العصبة من القيام بشتى أعبائها، والمحافظة على كيان الهيئة ونشاطها؛ ولذلك أعلنت لجنة الاشتراكات أنها تأمل أن تعمل كافة الدول الأعضاء في العصبة على تنفيذ الالتزامات الدولية الواقعة عليها بحكم انضمامها إلى العصبة، ولا سيما في هذه الأوقات ودون التماس أسباب اقتصادية طارئة للتحرر من هذه الالتزامات، وأكدت اللجنة للدول الأعضاء في

---

(١) نفسه.

(٢) المصدر نفسه، ص ص١٧-١٦.

العصبة أنها لم تدخر أي مجهود لتخفيض مصروفات العصبة، وناشدتها أداء قيمة الاشتراكات المستحقة عليها؛ للمحافظة على كيان العصبة، وإبقاء للأعمال الاجتماعية والإنسانية التي تضطلع بها(١).

ورغبة في إظهار مدى نشاط سكرتارية العصبة ومكتب العمل الدولي، وحثًا للدول الأعضاء في المنظمة على سداد اشتراكاتها، طلبت لجنة الاشتراكات إلى سكرتير عام العصبة وإلى مدير مكتب العمل الدولي، تقديم تقارير دورية عن نشاط العصبة في شتى النواحي وفي مختلف المجالات، وإرسال نسخ منها إلى كافة الدول الأعضاء في العصبة، ومطالبتها بسداد اشتراكاتها للمنظمة(٢).

وقد بعث سكرتير عام العصبة بكتاب مؤرخ في أول أبريل ١٩٤١م يطلب دفع قيمة اشتراك مصر في العصبة عن عامي ١٩٤٠، ١٩٤١م. وفي الوقت نفسه أفادت وزارة

---

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، قسم عصبة الأمم والمعاهدات والمؤتمرات، موجز تقرير لجنة الاشتراكات بعصبة الأمم، بتاريخ ا أكتوبر ١٩٤١م، وثيقة رقم ٢٦، ص ص٨٢-٨١.

(٢) حرص السكرتير العام لعصبة الأمم أثناء الحرب العالمية الثانية على نشر تقارير دورية عن نشاط العصبة في ظروف الحرب؛ حتى يتمكن أعضاء العصبة والمهتمين بها من متابعة أعمالها، وتناول أول تقرير من هذه المجموعة نشاط العصبة حتى منتصف شهر نوفمبر سنة ١٩٣٩م. وفي عام ١٩٤٣م أصدرت سكرتارية عصبة الأمم تقريرًا عن نشاط العصبة في المدة من شهر يونيو سنة ١٩٤١ حتى شهر مايو سنة ١٩٤٢م، وآثر قسم عصبة الأمم والمعاهدات في وزارة الخارجية المصرية أن يضع تقارير موجزة لأهم ما تتناوله هذه التقارير من الأمور والمسائل؛ لما في الاطلاع عليها من فائدة الوقوف على نشاط العصبة في الظروف التي كان يمر بها العالم آنذاك. دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش (١٢٢٣٤٦-٠٠٨١): مكاتبات بشأن نشاط عصبة الأمم في المدة من يوليو إلى نوفمبر ١٩٣٩م، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، قسم عصبة الأمم والمعاهدات، مذكرة بتاريخ نوفمبر ١٩٣٩م، ص١١. وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، كتاب من وكيل وزارة الخارجية إلى سكرتير عام مجلس الوزراء، بتاريخ ١٢ يوليه ١٩٤٣م. الدولة المصرية، وزارة الخارجية، قسم عصبة الأمم والمعاهدات والمؤتمرات، نشاط عصبة الأمم في عام ١٩٤١-١٩٤٢ (موجز تقرير السكرتير العام)، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٣م.

الخارجية المصرية أنها تلقت مذكرة من السفارة البريطانية بالقاهرة ذكرت فيها أن الخارجية البريطانية طلبت منها أن توجه نظر الحكومة المصرية نحو الصعوبات المالية التي تواجهها عصبة الأمم، وطلبت أداء الاشتراك المستحق على مصر للعصبة ذاكرة أن نقص أموال وموارد العصبة، وقلة اهتمام الدول الأعضاء بأعمالها، يؤدي إلى انهيارها، «ويهيئ لدعاية الأعداء مجالًا وفرصة للعمل»، وأن من المصلحة الإبقاء على هذه المؤسسة التي تعد رمزًا للتعاون بين الشعوب الحرة على أساس المساواة، فإذا ما انقضت الصعوبات «الحالية» أمكن للعصبة القيام بعمل نافع في المستقبل(١).

وفي الوقت نفسه أذاعت سكرتارية عصبة الأمم بيانًا عن موقف الدول من سداد اشتراكاتها في نفقات العصبة، وطلبت من الدول سرعة تسديد الاشتراكات التي لم تقم بسدادها(٢).

واستجابة للمناشدات السابقة قام قسم عصبة الأمم والمعاهدات بوزارة الخارجية المصرية بإعداد مذكرة عن المسألة، أشار فيها إلى التطورات السابقة، ثم ذكر أنه وفاءً بما سبق أن وعدت به الحكومة المصرية بدفع جزء من اشتراكها في العصبة، وتمشيًا مع رغبة وزارة الشئون الاجتماعية، يقترح أن تقوم مصر بسداد جزء من اشتراك عام ١٩٤٠م يقدر بنحو ألفي جنيه، على أن يذكر للعصبة أن الباعث على أداء هذا الجزء هو الرغبة في مساعدة مكتب العمل الدولي في الظروف الحاضرة – حيث إن ميزانيته مدمجة في ميزانية

---

(١) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش (١٢٢٣٤١-٠٠٨١): مصدر سابق، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، قسم عصبة الأمم والمعاهدات والمؤتمرات، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، بتاريخ ٣ مارس ١٩٤٢م (١٦ صفر ١٣٦١هـ)، وثيقة رقم ٢٦، ص٦٦.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣٤-٠٠٧٨): مصدر سابق، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، قسم عصبة الأمم والمعاهدات والمؤتمرات، مذكرة عن أداء قيمة الاشتراك المالي إلى عصبة الأمم، بتاريخ يوليو ١٩٤١م، وثيقة رقم ٥، ص١٦.

العصبة- وأن يحاط المكتب علمًا بذلك[١]. وبالفعل قرر مجلس الوزراء في ١٥ سبتمبر ١٩٤١م أن تدفع الحكومة المصرية مبلغ ألفي جنيه اشتراكًا عن عام ١٩٤٠م[٢].

وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٤١م أرسلت وزارة الخارجية شيكًا بمبلغ ٢٥،١٦٩ فرنكًا ذهبًا بما يعادل مبلغ ألفي جنيه إلى السفارة المصرية بلندن لتحويله إلى أمين صندوق العصبة كجزء من اشتراك مصر في العصبة عن عام ١٩٤٠م، وإبلاغه بقرار الحكومة المصرية في هذا الصدد[٣].

وجاء رد أمين صندوق العصبة بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤١م، بأنه سيخصم المبلغ الذي أرسلته الحكومة المصرية من قيمة الاشتراك الكامل المستحق على مصر في سنة ١٩٤٠م، وأشار إلى الفقرة الخامسة من المادة ٢١ من اللائحة المالية لإدارة العصبة والتي تنص على أن المبالغ التي تدفع كأجزاء من الاشتراك تخصم من أقدم اشتراك مستحق، وأوضح أن باقي المستحق على مصر من اشتراك عام ١٩٤٠م، مضافًا إليه اشتراك عام ١٩٤١م يبلغ ٥٢٤،١٠٣ فرنكًا سويسريًا بما يعادل ٢٩،١١٧ جنيهًا مصريًا[٤].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٥.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش (١٢٢٣٤١-٠٠٨١): مصدر سابق، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، قسم عصبة الأمم والمعاهدات والمؤتمرات، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، بتاريخ ٣ مارس ١٩٤٢م (١٦ صفر ١٣٦١هـ)، وثيقة رقم ٢٦، ص٦٦.

(٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣٤-٠٠٧٨): مصدر سابق، وزارة الخارجية، سفارة مصر بلندرة، كتاب من السفير إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤١م، وثيقة رقم ٥٤، ص١٢٦.

(٤) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش (١٢٢٣٤١-٠٠٨١): المصدر السابق، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، قسم عصبة الأمم والمعاهدات والمؤتمرات، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، بتاريخ ٣ مارس ١٩٤٢م (١٦ صفر ١٣٦١هـ)، وثيقة رقم ٢٦، ص٦٥.

وبعد دراسة وزارة الخارجية المصرية لموقف الدول الأعضاء في العصبة فيما يتعلق بدفع اشتراكاتها للعصبة عن عام ١٩٤٠م، تبين أن عدة دول أدت اشتراكها كاملًا، والبعض سدد ٥٠% من الاشتراك، والبعض الآخر أدى ٢٥% من الاشتراك، وأن هناك عدد من الدول لم تسدد شيئًا من الاشتراك(١)، ولذلك رأت الوزارة أن المصلحة العامة تقتضي أن تضاعف مصر معونتها للعصبة في الضائقة التي انتابتها – وهي رمز الدول الديموقراطية–، واقترحت أن تدفع مصر ٢٥% من أصل الاشتراك المحدد سنويًا، وأداء الاقساط التي استحقت على مصر على هذا الأساس، وقد وافق مجلس الوزراء على هذا الاقتراح بجلسته المنعقدة في ٤ مارس ١٩٤٢م(٢).

وجاء هذا القرار كوسيلة للتوفيق بين مصلحة الخزينة المصرية ورغبة مصر في الاستمرار في مؤازرة عصبة الأمم بوصفها مؤسسة دولية وصرح للحرية ورمز للتعاون بين الديموقراطيات على أساس المساواة، وقد صرحت الحكومة المصرية أنها إذ قصرت الاشتراك على هذا القدر فإنها قد اتخذت منهجًا وسطًا، فلم تذهب مذهب الدول التي امتنعت عن دفع الاشتراك كلية، بل أدت قسطًا منه ليس بالقليل، وأنه ليس لعدم دفع الاشتراك كاملًا أي معنى سياسي، ومرجعه الوحيد الصعوبات المالية التي كانت تواجهها الحكومة المصرية(٣).

---

(١) سددت حكومات: اتحاد جنوب أفريقيا، المملكة المتحدة، الهند، هولندا، البرتغال، سويسرا، فنزويلا، اشتراكها كاملًا، وسددت استراليا نصف الاشتراك، وأدت بلجيكا، وإستونيا، وفرنسا، ونيوزيلندا ٢٥% من الاشتراك، ولم تدفع بقية الدول شيئًا بعد انسحاب الدول الخاضعة للمحور. المصدر نفسه، ص٦٤.

(٢) نفسه.

(٣) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، مذكرة عن اشتراك مصر في عصبة الأمم، بتاريخ ، وثيقة رقم ٩١، ص٢٠٨.

وتطبيقا لهذا القرار قامت الحكومة المصرية بتسديد ٢٥% من اشتراك مصر في نفقات العصبة خلال المدة ١٩٤٠- ١٩٤٤م، عن طريق السفارة المصرية بلندن إلى أمين صندوق العصبة[١]. وفقًا للبيان التالي:

العام	الاشتراك المقرر على مصر (بالفرنك السويسري)	المبلغ المسدد (بالفرنك السويسري)
١٩٤٠	٣١٤,٩٠٠,٩٥	٧٨,٧٢٥,٢٣
١٩٤١	٢٤٤,٧٨٧,٤٥	٦١,١٩٦,٨٦
١٩٤٢	٢٤٤,٧٨٦,٩٥	٦١,١٩٦,٧٣
١٩٤٣	٣١٥,٦٤٩,٦٥	٧٨,٩١٢,٤١
١٩٤٤	٢٨٨,٠٧٣,٣٥	٧٢،٠١٨,٣٣
الإجمالي	**١,٤٠٨,١٩٨,٣٥**	**٣٥٢,٠٤٩,٥٨**

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣٤-٠٠٧٨): مصدر سابق، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، قسم عصبة الأمم والمعاهدات، مذكرة للعرض، بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٤٣م، وثيقة رقم ٩٨، ص٢١٩. وزارة الخارجية، الإدارة العامة، مذكرة عن قيمة اشتراك مصر في نفقات عصبة الأمم، بتاريخ مارس ١٩٤٣م، وثيقة رقم ٩٩، ص٢٢٠. وزارة الخارجية، كتاب من وكيل وزارة الخارجية إلى وزير مصر المفوض القائم بأعمال المفوضية المصرية بسويسرا ببرن، بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٤٣م، وثيقة رقم ١٠٥، ص ٢٢٨. وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، قسم عصبة الأمم والمعاهدات، مذكرة إلى الإدارة المالية، بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٤٣م، وثيقة رقم ١١٠، ص ٢٣٥.

ويتبين من هذا البيان أن قيمة اشتراك مصر في عام ١٩٤٣م تزيد عن غيرها من السنوات، وقد أصدرت سكرتارية العصبة في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٢م نشرة مفصلة عن تقديرات الميزانية لعام ١٩٤٣م، ورد بها بيان النصيب المقرر على كل دولة بالفرنكات الذهب وما يعادلها بالفرنكات السويسرية، وأوضحت أن زيادة قيمة الاشتراك ترجع إلى الأعمال المتعلقة بالدراسات التي يقوم بها مكتب العمل الدولي لإعداد مشروعات ما بعد الحرب وما تقتضيه من نفقات، وكذلك بسبب انسحاب بعض الدول من عضوية العصبة(١).

ويتضح من هذا المحور أن الحكومة المصرية قامت ببعض المحاولات خلال عامي ١٩٣٨، ١٩٣٩م لتخفيض قيمة اشتراك مصر في العصبة، وذلك عن طريق المفاوضات مع المسئولين في الهيئة، ثم خلال الاجتماعات التي عُقدت للنظر في الميزانية والاشتراكات، لكنها لم تتخذ الوسائل الحقيقة الفعالة التي تضمن نجاح هذه المحاولات؛ فلم تحقق الغاية منها. وفي محاولة لاستدراك الأمر قررت الحكومة المصرية من جانبها تخفيض المبالغ التي تسدد للعصبة أثناء الحرب العالمية الثانية، ليصطدم هذا القرار مع اللوائح المنظمة لميزانية الهيئة، وتنتج عن ذلك مسألة متأخرات مصر في نفقات العصبة ١٩٤٠-١٩٤٦م.

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة برن، كتاب من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٤٢م، بشأن: ميزانية جمعية الأمم، وثيقة رقم ٩٠، ص٢٠٥. وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، قسم عصبة الأمم والمعاهدات، مذكرة للعرض، بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٤٣م، وثيقة رقم ٩٨، ص٢١٩. الدولة المصرية، مصدر سابق، ص٥.

المحور الثالث

مسألة متأخرات مصر في نفقات العصبة ١٩٤٠- ١٩٤٦م

كانت الحكومة المصرية عند دفعها للنسبة التي قررت سدادها لعصبة الأمم بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ مارس ١٩٤٢م، ترى أنها تؤدي التزاماتها نحو العصبة، وأنه ليس عليها أية متأخرات لها، إلا أن سكرتير عام العصبة بعث بكتاب إلى المفوضية المصرية في برن، ذكر فيه أنه بالتطبيق لنص الفقرة الخامسة من المادة ٢١ من لائحة العصبة المالية قد احتسب المبالغ التي دفعتها مصر فيما بين ١٩٤٠– ١٩٤٤م من أصل المتأخرات من اشتراكات سنتي ١٩٤٠م، ١٩٤١م، وأن جملة المبالغ المتأخرة على مصر بلغت ١،٠٥٦،١٤٩ فرنكًا سويسريًا أي نحو ستين ألف جنيه مصري(١).

وكانت وزارة الخارجية قد أدرجت مبلغ قدره خمسة آلاف جنيه مصري في ميزانية عام ١٩٤٤/١٩٤٥م، الذي يمثل ٢٥% من اشتراك مصر في العصبة، لكنه لم يُرسل إلى العصبة في حينه. وبمناسبة اقتراب موعد تقديم مشروع ميزانية وزارة الخارجية للسنة المالية ١٩٤٥/١٩٤٦م طلبت الإدارة المالية بالوزارة الوقوف على المبلغ الذي يندرج في هذا المشروع نظير اشتراك مصر في عصبة الأمم(٢).

وردًا على ذلك رأت الإدارة السياسية والاقتصادية أن الدلائل تشير إلى « أن عصبة الأمم سائرة إلى الزوال وسيحل محلها مؤسسة جديدة»، واقترحت التمهل في دفع اشتراكات

---

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، مذكرة للعرض، بتاريخ ٢٨ يونيه ١٩٤٤م، وثيقة رقم ١٢٧، ص٣٤٤.

(٢) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، الإدارة المالية، مذكرة إلى الإدارة السياسية والاقتصادية، بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٤٤م، وثيقة رقم ١٢٩، ص٣٤٧.

مصر للعصبة انتظارًا لتطور الظروف، مع إدراج ربع الاشتراك المستحق عن عام ١٩٤٦م في مشروع الميزانية المشار إليه. ويرجع هذا الاقتراح إلى التطورات الدولية في هذه الأثناء، حيث كانت الدول الكبرى تحمل على عاتقها رسم الخريطة السياسية للعالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ووضع نظام جديد للأمن بعد الحرب(١).

وفي ١٣ مارس ١٩٤٥م أفادت السفارة المصرية بلندن أن أمين صندوق عصبة الأمم أرسل إليها بيانًا بما دفعته مصر وما تبقى عليها من متأخرات في اشتراكها للعصبة(٢). وإزاء ذلك طلبت وزارة الخارجية رأي قسم قضايا وزارة الخارجية(٣). وتمهيدًا للبت في المسألة طلب مندوب القضايا بالخارجية الاطلاع على أسماء الدول التي سددت اشتراكها في العصبة حتى عام ١٩٤٥م(٤). وقد أفادت المفوضية المصرية بمدينة برن في برقية مؤرخة ٤ يونيو ١٩٤٥م أن الدول التي دفعت نصيبها من اشتراك العصبة حتى عام

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣٥-٠٠٧٨): مصدر سابق، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، مذكرة بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٤٤م، وثيقة رقم ٢، ص٤.

(٢) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، سفارة مصر بلندن، كتاب من القائم بأعمال السفارة بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٣ مارس ١٩٤٥م، وثيقة رقم ١٩، ص٧٠.

(٣) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، مذكرة إلى قسم قضايا وزارة الخارجية، بتاريخ ١٩ مارس ١٩٤٥م، وثيقة رقم ١٤، ص٩٤.

(٤) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، قسم قضايا وزارة الخارجية، مذكرة إلى الإدارة السياسية والاقتصادية، بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٤٥م، وثيقة رقم ١٤، ص٩٤.

١٩٤٥م هي تشيكوسلوفاكيا والهند فقط[١]. ولذلك أوصى مستشار قسم القضايا بوزارة الخارجية ألا تتعجل مصر في أداء قيمة الاشتراك « في الوقت الحاضر»[٢].

وخلال المدة التالية وردت إلى الحكومة المصرية عدة مطالبات من جانب العصبة لتسديد اشتراكات مصر في الهيئة، موضحة وضع مصر في هذا الصدد خلال المدة ١٩٣٧-١٩٤٦م وفق الجدول التالي[٣]:

العام	الاشتراك المقرر على مصر (بالفرنك السويسري)	موقف مصر
١٩٣٧	٢١٤,٥٧٤,٧٠	تم دفعه
١٩٣٨	٤١٢,٧١٨,٨٠	تم دفعه
١٩٣٩	٢٨٤,٩٥٢,٥٠	تم دفعه
١٩٤٠	٣١٤,٩٠٠,٩٥	تم دفعه
١٩٤١	٢٤٤,٧٨٧,٤٥	تم دفع ٣٧،١٤٨،١٩ باقي ٢٠٧،٦٣٩،٣٦

(١) المصدر نفسه، برقية رقم ٤٢/٢٩٢ واردة من برن، بتاريخ ٥ يونيو ١٩٤٥م، وثيقة رقم ٢٤، ص١٠٦.

(٢) المصدر نفسه، إدارة قضايا الحكومة، قسم قضايا وزارة الخارجية، مذكرة إلى الإدارة السياسية والاقتصادية، بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٤٥م، وثيقة رقم ٢٨، ص١١٣.

(٣) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، سفارة مصر بلندن، كتاب من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٤٥م، وثيقة رقم ٣٥، ص١٢٦. وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، مذكرة إلى الإدارة المالية مرفق بها بيان عن اشتراك مصر في عصبة الأمم، بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٥م، وثيقة رقم ٣٨، ص ص١٣٢-١٣٣.

١٩٤٢	٢٤٤,٧٨٦,٩٥	لم يدفع شيء منه
١٩٤٣	٣١٥,٦٤٩,٦٥	لم يدفع شيء منه
١٩٤٤	٢٨٨,٠٧٣,٣٥	لم يدفع شيء منه
١٩٤٥	٤٣٣,٨٠٢,٦٠	لم يدفع شيء منه
١٩٤٦	٤٦٠,٥٢٨,٣٠	لم يدفع شيء منه

وبذلك بلغت جملة المبالغ المطلوبة من الحكومة المصرية ١،٩٤٠،٤٨٠،١١ فرنكًا سويسريًا، بما يعادل ١١١،٠٠٠ جنيهًا مصريًا. إلا أن وزارة الخارجية قررت تأجيل دفع هذه المبالغ حتى تنعقد الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، ويتم تصفية عصبة الأمم ويتخذ قرار بشأن الاشتراكات المتأخرة على الدول الأعضاء للعصبة(١).

وخلال انعقاد الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة شكلت الأخيرة لجنة فرعية لمفاوضة لجنة الإشراف على عصبة الأمم بشأن نقل ممتلكات العصبة إلى الهيئة الجديدة، وتقدير ثمنها تقديرًا عادلًا، وقد تم الاتفاق على نقل كافة الأصول المادية بما في ذلك مباني العصبة وما تشمله من أثاث ومعدات وكتب وأدوات كتابية، على أن تقدر قيمتها على أساس ثمن التكلفة الأصلي، وعلى أن يتم النقل في أغسطس ١٩٤٧م، وأن تقوم العصبة بسداد ديونها، وتقسيم صافي الأصول بين الدول الأعضاء وفق المبادئ التالية:

١- مطالبة الأعضاء المتأخرين في سداد اشتراكاتهم للعصبة بالوفاء بما عليهم من متأخرات قبل نهاية عام ١٩٤٦م.

---

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، مذكرة إلى الإدارة المالية، بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٤٥م، وثيقة رقم ٤٢، ص١٣٩. وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، مذكرة إلى قسم قضايا وزارة الخارجية، بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٤٦م، وثيقة رقم ٤٧، ص١٨٠.

٢- لا يشترك في توزيع أصول العصبة سوى الدول التي استمرت في عضويتها للعصبة، وبذلك استبعدت الدول التي انسحبت من العصبة.

٣- تحديد أنصبة الأعضاء في الأصول الثابتة والمتداولة في ٣١ ديسمبر ١٩٤٦م على أساس نسبة ما دفعته كل دولة لخزينة العصبة إلى مجموع الاكتتابات التي حصلت منذ نشأة الهيئة.

٤- الدول التي لم تسدد اشتراكاتها المتأخرة في وقت التوزيع النهائي يتم خصم هذه المتأخرات من أنصبتها في الأصول الثابتة والمتداولة، وتُعَدَّل أنصبة الدول الأخرى بتوزيع قيمة المتأخرات بينها.

٥- يقيد نصيب الدول المشتركة في التوزيع والمنضمة إلى هيئة الأمم المتحدة في حسابها في دفاتر الهيئة الجديدة.

٦- نصيب الدول المشتركة في التوزيع غير المنضمة للأمم المتحدة يبقى معلقًا أو يقرر مصيره بالاتفاق بين لجنة التصفية وبين الدول صاحبة الشأن(١).

وكانت المبادئ السابقة سببًا في اتجاه الحكومة المصرية إلى دفع المتأخرات المستحقة على مصر في اشتراكات العصبة، فبمناسبة الدعوة لاجتماع الدورة العادية الحادية والعشرين والأخيرة للجمعية العمومية لعصبة الأمم، التي تقرر عقدها بجنيف خلال المدة ٨- ١٨ أبريل ١٩٤٦م، وتشكيل وفد مصر في هذه الدورة، وافق رئيس مجلس الوزراء على اقتراح محمود الدرويش رئيس الوفد المصري حول ضرورة تسديد مصر للمبالغ

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، بتاريخ يوليه ١٩٤٦، ص ٢٠٤.

المتأخرة عليها من الاشتراكات؛ صيانة لمركز مصر الممتاز بين مجموعة الدول، وحفظًا لحق مصر ونصيبها في الأصول الثابتة والمتداولة لعصبة الأمم(١).

وخلال اجتماع الجمعية العمومية للعصبة في دورتها الأخيرة نظرت لجنة الشئون الإدارية والمالية في تقرير لجنة الاشتراكات حول الاشتراكات المتأخرة على بعض أعضاء العصبة، وأعربت عن أملها في أن تقوم الحكومات التي لم تسدد اشتراكاتها للعصبة بسداد المتأخر عليها قبل نهاية عام ١٩٤٦م، « وذلك ليتسنى للجنة التصفية الوفاء بما على العصبة من تعهدات وتقسيم صافي الأصول بين الأعضاء». وقد صرح «علي الجريتلي » ممثل مصر في اللجنة باستعداد الحكومة المصرية لتسديد المتأخر عليها من الاشتراكات كاملة وفي أقرب وقت، مع حفظ حق مصر في بحث طريقة السداد، وقدم اعتذار الحكومة المصرية عن التأخير في سداد الاشتراكات كاملة معللًا ذلك بصعوبة الحصول على الفرنكات السويسرية وضعف نصيب مصر منها، ذلك النصيب الذي يُحدد باتفاقات خاصة مع الدول التي تؤلف منطقة الاسترليني(٢).

وكان لتصريح المندوب المصري في اللجنة أثر طيب لدى أعضاء العصبة، وقد أفاد المندوب البريطاني بأنه تلقى تلغرافًا من حكومته يفيد أن في وسع مصر سداد الاقساط المتأخرة من الفرنكات السويسرية المخصصة لها بمقتضى اتفاقيات العملات الصعبة التي تقرر مد العمل بها إلى نهاية مارس ١٩٤٧م. وردًا على هذا التبليغ صرح رئيس الوفد المصري أن الحكومة المصرية في وسعها أداء الاشتراكات المتأخرة من حصتها في

(١) المصدر نفسه، تقرير عن أعمال الجمعية العمومية العادية الحادية والعشرين والأخيرة لعصبة الأمم جنيف ٨- ١٨ أبريل سنة ١٩٤٦م، ص ص١، ١١.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ١٠- ١١.

العملات الصعبة دون حاجة إلى ترخيص من الحكومة البريطانية، أنما ذلك «سيكون» على حساب حاجاتها من البضائع السويسرية(١).

وعقب انتهاء اجتماع الجمعية العمومية للعصبة قدم رئيس الوفد المصري تقريرًا مفصلًا عن أعماله أوصى في ختامه بضرورة اتخاذ الترتيبات اللازمة لتسديد المبلغ المتأخرعلى مصر دفعة واحدة أو على أقساط، بحيث يتم السداد قبل نهاية عام ١٩٤٦م(٢). وبعد دراسة المسألة طلبت وزارة الخارجية موافقة وزارة المالية ورئاسة مجلس الوزراء على التصريح لها بدفع قيمة الاشتراكات المتأخرة على مصر للعصبة، بالاحتساب على الباب الثالث –أعمال جديدة– بميزانية عام ١٩٤٦/١٩٤٧م، بحيث يتم السداد قبل ٣١ ديسمبر ١٩٤٦م(٣). واستجابة لذلك صدر مرسوم بقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٦م بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٤٦م، بفتح اعتماد إضافي قدره ١١١،٠٠٠ جنيه مصري(٤).

ومن الجدير بالذكر أن قرار الحكومة المصرية بدفع اشتراكاتها المتأخرة إلى عصبة الأمم قد واجه معارضة وسخرية بعض الصحف المصرية، فقد نشرت صحيفة « أخبار اليوم» في عددها الصادر بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٤٦م مقالًا بعنوان « الكرم المصري وعصبة الأمم»، جاء فيه أن عصبة الأمم «المنحلة» طلبت من الحكومة المصرية أن تدفع لها اشتراكها السنوي على أقساط يبلغ مجموعها نحو مليوني فرنك سويسري، وأنه

---

(١) المصدر نفسه، ص١١.

(٢) المصدر نفسه، ص١٢.

(٣) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، كتاب من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة المالية، بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٤٦م، وثيقة رقم ٥٩، ص ص٢٢٣–٢٢٥.

(٤) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، مذكرة إلى الإدارة المالية، بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤٦م، وثيقة رقم ٧٥، ص ٢٦٦.

على الرغم من أن عدد الدول التابعة إلى عصبة الأمم يبلغ ٤٦ دولة إلا أن دولتين فقط هما اللتان دفعتا نصيبهما من هذه الأقساط، فإنه يلوح أن الحكومة المصرية «الكريمة» تريد أن تدفع نصيبها، « ولا شك أن ذلك الكرم من الحكومة المصرية أمر مضحك»(١).

وتنفيذًا لقرار دفع متأخرات مصر للعصبة دخلت الحكومة في مفاوضات مع الحكومة البريطانية لتوفير المبلغ المطلوب بالفرنك السويسري، وقد انتهى الرأي إلى تدبير المبلغ بالشكل التالي:

١- مليون فرنك سويسري حصلت عليها الحكومة المصرية بالاتفاق مع مجموعة الاسترليني وتم إيداعها بحساب مكتب التعليم المصري بجنيف.

٢- ٩٥٠،٠٠٠ فرنك سويسري قدمتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية لتكملة المبلغ المطلوب(٢).

وفي ٢٨ يناير ١٩٤٧م أفاد «عبد الفتاح عسل» وزير مصر المفوض بمدينة برن، بتحويل مبلغ ٩٤٠،٤٨٠،١١ فرنك سويسري إلى عصبة الأمم(٣). وفي الشهر التالي تم

---

(١) أخبار اليوم: عدد ٢١ ديسمبر ١٩٤٦م، ص١.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠١٨٨٣٦-٠٠٧٨): جزء خامس نصيب مصر من نفقات عصبة الأمم، محفظة رقم ٣٤٢، ملف رقم ٣، وزارة المالية، الإدارة العامة، كتاب من وكيل وزارة المالية إلى وكيل وزارة المعارف العمومية، بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٤٧م، وثيقة رقم ٨، ص ص٢٦-٢٧.

(٣) المصدر نفسه ، وزارة الخارجية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة برن، كتاب من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٤٧م، بشأن متأخرات اشتراك مصر في عصبة الأمم، وثيقة رقم ١٣، ص٣٢.

تحويل مبلغ المليون فرنك سويسري الباقية[١]. وعلى أثر ذلك أفاد سكرتير عام العصبة في كتاب إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٤٧م بتسلم قيمة كافة المتأخرات المستحقة على مصر في اشتراكات العصبة[٢].

ويتضح مما سبق أن الحكومة المصرية استجابت لمطالبات العصبة بسداد جميع المبالغ المتأخرة على مصر، وأسهمت بنصيب ليس بالقليل في نفقات عصبة الأمم، وكان من الأولى أن تمتنع مصر عن السداد على أن تخصم هذه المبالغ من نصيب مصر في أصول العصبة، هذا إن حدث ذلك؟ أو أن تربط بين التزامها بالسداد وبين التزام جميع الدول الأعضاء في العصبة بسداد المبالغ المتأخرة عليها.

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة برن، كتاب من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٤٧م، بشأن متأخرات اشتراك مصر في عصبة الأمم، وثيقة رقم ١٩، ص٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ترجمة كتاب سكرتير عام عصبة الأمم إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٤٧م، وثيقة رقم ٢٠، ص٤٠.

الخاتمة

أظهرت دراسة نصيب مصر في نفقات عصبة الأمم ١٩٣٧-١٩٤٦م إدراك مصر لأهمية المنظمات الدولية في تحقيق التعاون الدولي في مختلف المجالات، ومن هذا المنطلق جاءت محاولات مصر للانضمام إلى عصبة الأمم، وتحملها لنصيب ليس بالقليل من نفقاتها.

وقد أشار البحث إلى سياسة الخديعة والنفاق السياسي لبريطانيا، ودور عنصر المصلحة الذاتية في تحديد السياسة البريطانية الاستعمارية إزاء انضمام مصر إلى عصبة الأمم، فبعد أن أصدرت تصريحها المشهور في ٢٨ يونيو ١٩٢٢م، والذي اعترفت فيه بسيادة مصر واستقلالها، ما لبثت قليلًا حتى راحت تعارض استكمال مظاهر هذه السيادة برفض انضمام مصر إلى عصبة الأمم. ولما تغير الحال تبعًا لتغير الظروف الدولية وأدركت بريطانيا أن مصالحها واطماعها تتطلب استمالة الحكومة المصرية ومداهنتها، اعلنت قبولها لانضمام مصر إلى العصبة، فضلًا عن توجيه الدعوة إلى بعض الدول لتأييد هذا الانضمام.

وقد أظهر البحث وجود تفاوت واضح بين نصيب الكثير من الدول الأعضاء في نفقات عصبة الأمم، وأن تقدير هذه الأنصبة كان يستند إلى بيانات غير دقيقة حول الدخل العام لبعض الدول، بما لا يتفق مع حالتها الاقتصادية.

وأوضح البحث أن الحكومة المصرية عدت انضمام مصر لعصبة الأمم عام ١٩٣٧م كسبًا سياسيًا مهمًا على الساحة المحلية والدولية، مما جعلها تسارع إلى تسديد نصيبها في نفقات العصبة عن هذا العام، وتتمهل في طلب تخفيض عدد الوحدات المقررة على مصر.

أكد البحث اتفاق العديد من الأوساط السياسية والدبلوماسية والنيابية المصرية على القول بمبالغة عصبة الأمم في عدد الوحدات المقررة على مصر في نفقات العصبة مقارنة بالأحوال الاقتصادية للبلاد، وبعدد الوحدات المقررة على الكثير من الدول.

أظهر البحث تقصير بعض السلطات المصرية في الإفادة من الفرص المتاحة للسعي الجاد لتخفيض نصيب مصر في نفقات العصبة عامي ١٩٣٨، ١٩٣٩م، مما فوت عليها هذه الفرص، وحمل البلاد الكثير من المبالغ التي كان يمكن تخفيض جزءًا منها.

أشار البحث إلى تكاتف العديد من أجهزة عصبة الأمم في تحصيل اشتراكات الدول الأعضاء في ميزانية العصبة، والتمسك بتحصيل هذه الاشتراكات كاملة، رغم اشتعال الحرب العالمية الثانية، وتعطل الكثير من أجهزة وأنشطة العصبة. ودعم الحكومة البريطانية لها في هذا الصدد، والذي تجلى في اتصالها بالخارجية المصرية لتسديد نصيب مصر في نفقات الهيئة إبان الحرب العالمية الثانية.

انتهى البحث إلى امتلاك مصر نسبة في الاصول الثابتة والمنقولة لعصبة الأمم، والتي انتقلت إلى هيئة الأمم المتحدة، وفقًا للنصيب الذي تحملته مصر في نفقات العصبة خلال المدة ١٩٣٧- ١٩٤٦م.

وأخيرًا توصل البحث إلى حصر نصيب مصر في نفقات عصبة الأمم، فقد تحلمت مصر قسطًا كبيرا من نفقات العصبة خلال مدة عضويتها في الهيئة ١٩٣٧-١٩٤٦م، بلغ ما يقارب ثلاثة ملايين فرنك سويسري.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة: دار الوثائق القومية:

١- وثائق مجلس النظار.

م	الكود الأرشيفي	عنوان الملف
١	٠٠٧٥-٠٥٤٢٧٨	جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤ يوليه ١٩٣٧م

٢- وثائق مجلس الوزراء.

م	الكود الأرشيفي	عنوان الملف
١	٠٠٨١-١٢٢٣٤٠	جزء أول قانون ومكاتبات بشأن انضمام مصر لميثاق عصبة الأمم
٢	٠٠٨١-١٢٢٣٤١	جزء ثان مكاتبات بشأن تكوين هيئة وفد الحكومة المصرية إلى عصبة الأمم الذي سيعقد بجنيف سنة ١٩٣٩م
٣	٠٠٨١-١٢٢٣٤٦	مكاتبات بشأن نشاط عصبة الأمم في المدة من يوليو إلى نوفمبر ١٩٣٩م

٣- وثائق وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد:

م	الكود الأرشيفي	عنوان الملف	رقم الفيلم	رقم المحفظة	رقم الملف
١	٠٠٧٨-٠١٨٨٢٩	إجراءات انضمام مصر إلى عصبة الأمم	–	٣٤١	١
٢	٠٠٧٨-٠١٨٨٣٠	انضمام مصر إلى عصبة الأمم – علاقات مع عصبة الأمم	–	٣٤١	٢
٣	٠٠٧٨-٠١٨٨٣١	جزء أول انضمام مصر إلى عصبة الأمم	–	٣٤١	٣
٤	٠٠٧٨-٠١٨٨٣٢	جزء ثاني انضمام مصر إلى عصبة الأمم	–	٣٤١	٤
٥	٠٠٧٨-٠١٨٨٣٣	جزء أول نصيب مصر من نفقات عصبة الأمم	–	٣٤١	٥
٦	٠٠٧٨-٠١٨٨٣٤	جزء ثالث نصيب مصر من نفقات عصبة الأمم	–	٣٤٢	١
٧	٠٠٧٨-٠١٨٨٣٥	جزء رابع مصر وعصبة الأمم	–	٣٤٢	٢

٨	٠٠٧٨-٠١٨٨٣٦	جزء خامس نصيب مصر من نفقات عصبة الأمم	–	٣٤٢	٣
٩	٠٠٧٨-٠٣٥٨٢٠	عصبة الأمم– انضمام دول إلى عصبة الأمم	١١٦	٢٢٣	٥
١٠	٠٠٧٨-٠٣٧٨٧٠	انضمام مصر إلى عصبة الأمم	١٩٧	٣٧٧	٥
١١	٠٠٧٨-٠٣٧٨٧١	المندوبون المصريون لدى عصبة الامم	١٩٧	٣٧٧	٦
١٢	٠٠٧٨-٠٣٧٨٧٧	الجلسة العشرون العادية لجمعية الامم يوم ١١ سبتمبر ١٩٣٩م	١٩٧	٣٧٧	١٢

ثانياً: الوثائق المنشورة:

١-مضابط مجلس النواب:

- مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية الأولى، دور الانعقاد الأول، الجلسة الافتتاحية بتاريخ ١٥ مارس ١٩٢٤م.
- مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد الأول، الجلسة الافتتاحية بتاريخ ١٠ يونيه ١٩٢٦م.
- مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد الأول، الجلسة الافتتاحية بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٣٦م
- مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد الثاني، الجلسة الافتتاحية بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٣٦م.

٢- وثائق عصبة الأمم:

– عصبة الأمم، السكرتارية العامة: عصبة الأمم غاياتها– وسائلها– أعمالها، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٩م.

- League of Nations Secretariat, Political Section: Registry files (1933-1946), Admission of Egypt to the League, Correspondence with different Governments, 1937.
- Societè des Nations, Journal Officiel: Pacte de la Societè des Nations, Février 1920.

ثالثاً: المنشورات الرسمية:

(١) الدولة المصرية، وزارة الخارجية، قسم عصبة الأمم والمعاهدات والمؤتمرات، نشاط عصبة الأمم في عام ١٩٤١-١٩٤٢ (موجز تقرير السكرتير العام)، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٣م.

(٢) المملكة المصرية: معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦م)، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٦م.

رابعاً: المصادر والمراجع العربية:

(١) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية ثورة سنة ١٩١٩م، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م.

(٢) محمود حسن صالح منسي: تاريخ القرن العشرين أوربا، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

(٣) يونان لبيب رزق: تاريخ الوزرات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٧٥م.

خامساً: الرسائل والبحوث العلمية:

(١) حسين حسانين عبد الرحمن: خطاب العرش ودوره في السياسة المصرية (١٩٢٤-١٩٥٢م) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، ٢٠١٧م.

(2) Grant V. Mcclanahan: Egypt and league of nations, A Thesis Master Degree, The American University, 1949.

سادساً: الدوريات:

١- الأهرام.

٢- أخبار اليوم.

٣- البلاغ.

٤- المصري.

٥- الوقائع المصرية.

*****